الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٥٠ ليرة سورية

الخميس ١٠كانون الأول ٢٠٢٠ | الموافق ٢٤ ربيع الآخر ١٤٤٢ هـ | العدد ٣٣٧٢ السنة الخامسة عشرة | **الناشر** | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | December 10, 2020 | No. 3372 | 15th year

بيدرسون وأصغر خاجي يؤكدان دعم «الدستورية المصغرة»

وكالات

أكد المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، وكبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية الخاصة علي أصغر خاجي، أمس، دعمهما لمواصلة عقد اجتماعات لجنة مناقشة الدستور مستقبلاً.

وبحث بيدرسون خلال اتصال هاتفي أجراه مع أصغر خاجي حسب وكالة «سانا» للأنباء، تطورات الأوضاع في سورية، وقدم عرضاً لنتائج الجولة الرابعة لاجتماعات لجنة مناقشة الدستور، التي جرت في جنيف الأسبوع الماضي، حيث أعلن الجانبان دعمهما لمواصلة عقد اجتماعات اللجنة مستقبلاً.

وانتهت الجولة الرابعة من اجتماعات لجنة مناقشة الدستور المصغرة التي عقدت ما بين ٣٠ تشرين الثاني الماضي و٤ كانون الأول الجاري في قصر الأمم المتحدة في جنيف، تحت رعاية المنظمة الدولية، دون الوصول إلى أي توافقات.

السودان يقرّر إلزام السوريين بتأشيرة دخول إلى أراضيه!

وكالات

أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، أمس، قراراً جمهورياً يلزم السوريين باستخراج تأشيرة دخول للسودان.

وألغى البرهان حسب منشور صادر عن مجلس السيادة، وفق ما ذكر موقع «روسيا اليوم»، قراراً جمهورياً سابقاً كان قد أصدره الرئيس السابق عمر البشير، في عام ٢٠٠١.

ووجه وزير الداخلية السوداني شرطة الطريفي إدريس دفع الله، في بيان صادر عن وزارة الداخلية، الجهات المسؤولة بوزارة الداخلية بوضع القرار الجديد موضع التنفيذ.

وكان السودان وفقاً لموقع «Pass-port Index» المتخصص بدراسة قوة جوازات السفر حول العالم، من بين الدول التي يمكن للسوريين دخولها من دون فيزا.

الجيش العربي السوري ينشئ غرفة عمليات مشتركة لردع أي اعتداء تركي على «عين عيسى»

الوطن – وكالات

أنشأ الجيش العربي السوري بالتنسيق مع روسيا و«قسد»، ثلاث نقاط عسكرية جديدة في مداخل مدينة عين عيسى بريف الرقة الشمالي، كما أعلنت «قسد» عن إنشاء «غرفة عمليات مشتركة»، لردع أي اعتداء جديد من قبل قوات الاحتلال التركي على شمال شرق البلاد.

وحسب موقع «الميادين»، فقد أنشأ الجيش السوري بالتنسيق مع الروس و«قسد»، ثلاث نقاط عسكرية جديدة في مداخل مدينة عين عيسى الشمالية والشرقية والغربية، لمنع أي تمدد جديد للجيش التركي والفصائل المسلحة المتحالفة معه، وأشار الموقع إلى أن الانتشار الجديد للجيش العربي السوري في المدينة، ترافق مع تأكيد متزعم ما يسمى «مجلس تل أبيض» العسكري، التابع لـ«قسد»، رياض خلف، في مؤتمر صحفي عُقد في مدينة عين عيسى، «إنشاء غرفة عمليات عسكرية مشتركة بين الروس والجيش السوري و«قسد» لمراقبة الانتهاكات التركية، والتصدي لها».

ولفت إلى استقدم الجيش العربي السوري أول من أمس، تعزيزات عسكرية إلى مقر اللواء ٩٣ في مدينة عين عيسى، مع تعزيز لكامل نقاط انتشاره في المدينة، لوقف التمدد التركي، والتصدي لعمليات القصف المدفعي المتكررة على المدينة ومحيطها، والذي أدى لنزوح أغلبية سكان المدينة، باتجاه الأرياف المجاورة.

وتزامن ذلك مع تعزيزات روسية وصلت إلى قرب نقطة المراقبة التابعة للاحتلال التركي في قرية تل السمن جنوب عين عيسى، للتأكيد على الرفض الروسي لأي تمدد عسكري جديد للاحتلال التركي في المنطقة، وفق ما ذكر الموقع.

وكان جيش الاحتلال التركي دفع بتعزيزات عسكرية، وأنشأ نقطتين عسكريتين في محيط مدينة عين عيسى، مع تأكيد عدد من التنظيمات الإرهابية التابعة له، قرب انطلاق عدوان جديد للسيطرة على مدينة عين عيسى الإستراتيجية، فيما تناولت وسائل إعلام خلال الأيام الماضية أنباء عن اجتماع سوري روسي كردي مشترك، طلب خلاله الروس من الكرد تسليم مدينة عين عيسى للجيش العربي السوري، وإعادة جميع مؤسسات الدولة السورية إليها، لقطع الطريق على المطامع التركية في المدينة.

وفي أواخر الشهر الماضي، كشف أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في الرقة عبد العزيز العيسى في تصريح لـ«الوطن» أن نظام رجب طيب أردوغان يسعى لاحتلال مدينة عين عيسى، حيث يشير زخم العمليات العسكرية إلى سير الأمور في هذا الاتجاه.

وكشف العيسى أن الجيش العربي السوري، أرسل خلال الأيام الماضية تعزيزات كبيرة لنقاط انتشاره في هذه المنطقة، حيث وصلت هذه التعزيزات لمناطق وجوده، وهو على أهبة الاستعداد لحماية المدينة من أي غزو محتمل.

المقداد: حركة المقاومة ضد الوجود الأميركي غير الشرعي في سورية ستتصاعد

التفاصيل (ص٣)

المقت لـ«الوطن»: متشوقون للمواجهة حتى الاستشهاد ولن نسمح بالاستيلاء على أرضنا

أهالي الجولان يمنعون الاحتلال من المضي بمشروع المراوح.. ودمشق: حقنا لن يسقط

سيلفا رزوق

أدانت سورية بشكل مطلق، الإجراءات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، مجددة دعمها اللامحدود لمواطنيها أهالي الجولان المحتل في إضرابهم العام ضد هذه الإجراءات، وما قاموا به أمس من تنفيذ إضراب واحتجاجات على مخطط الاحتلال لإقامة توربينات هوائية عملاقة على أراضيهم.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان لها حول الجرائم الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، حسب وكالة «سانا» للأنباء: إن «الجولان السوري المحتل، جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، وستعمل حكومة الجمهورية العربية السورية على استعادته كاملاً، بجميع الوسائل المتاحة التي يكفلها القانون الدولي، باعتباره حقاً أبدياً لا يسقط بالتقادم»، داعية المجتمع الدولي إلى عدم السكوت عن الانتهاكات والممارسات اللاإنسانية الممنهجة، التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي».

احتجاجات أهالي الجولان السوري المحتل على إقامة كيان الاحتلال مراوح توربينية فوق أراضيهم الزراعية (سانا)

مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري وفي مقابلة مع قناة «الميادين»، أكد أن الدولة السورية عازمة على استعادة الجولان المحتل بكل الطرق التي يكفلها القانون الدولي، وهي تقف بصلابة خلف أهالي الجولان المحتل، مؤكداً أنه على مدى ٥٣ عاماً فشلت قوات الاحتلال في فرض الجنسية عليهم، وكل السوريين في الجولان السوري المحتل فخورون بانتمائهم وهويتهم السورية.

من جهته، اعتبر مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير حسام الدين آلا، أن مخطط سلطات الاحتلال الإسرائيلي إقامة توربينات هوائية عملاقة على أراضي أهالي الجولان السوري المحتل، يؤكد إصرارها على تنفيذ سياساتها الاستيطانية، داعياً إلى التنديد بهذه الانتهاكات للحقوق الأساسية لأبناء الجولان السوري المحتل.

الأسير السوري المحرر صدقي المقت وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار إلى أن أهالي الجولان وبعد ٥٣ سنة من الاحتلال، قدموا مشهداً من الصمود والتمسك بالأرض، يصعب وصفه، وأكد المقت أن الأهالي كانوا متشوقين للمواجهة ومتشوقين للكرامة والبطولة وللاستشهاد أيضاً، حيث توجهوا عند الصباح الباكر باتجاه الأراضي التي تنوي الشركة الإسرائيلية إقامة المراوح عليها، وجرت اشتباكات عنيفة جداً مع شرطة الاحتلال المدججة بالسلاح، والتي لم تتمكن من منع تقدم الأهالي الذين وصلوا لبعد متر واحد فقط من الآليات الإسرائيلية، لافتاً إلى أنه وعندما شعرت قوات الاحتلال بعجزها عن مواجهة الأهالي طلبت منهم الابتعاد قليلاً حتى يأخذوا فرصة بالانسحاب.

وأوضح المقت أنه وفور مغادرة قوات الاحتلال المنطقة اتخذ قرار ميداني من قبل الأهالي بالتوجه لمركز شرطة الاحتلال الموجودة في قرية مسعدة المحتلة، حيث جرى تطويقه والطلب إطلاق سراح المعتقلين، وقال: «كنا جاهزين لكل الاحتمالات، حيث جرت مفاوضات بطلب من الاحتلال، لينتهي الأمر بإطلاق سراح ستة من المعتقلين، على أن يتم (اليوم) إطلاق سراح اثنين آخرين، كما أعلن الاحتلال تجميد مشروع المراوح لستة أشهر قادمة».

وأكد المقت أن الاحتلال هزم بالميدان، بصمود وعزيمة الأهالي بالجولان، وهو أدرك حجم الرفض والتسابق لمواجهته، مشدداً على أن أهالي الجولان سيسمحون بمرور هذا المشروع فقط على جثثهم، لأنه مشروع احتلالي للاستيلاء على الأرض، وهو يريد تهجير الأهالي وإقامة مستوطنات بذريعتها.

الزامل: مطالب الأهالي محقة.. خليل: تشجيع المشاريع الزراعية

وزير العدل من القنيطرة: انفراجات كبيرة قادمة وإجراءات صارمة بحق المتلاعبين

القنيطرة - خالد خالد

أكد وزير العدل أحمد السيد أن همَّ الحكومة تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وخلال الأيام القادمة سنشهد انفراجات كبيرة بواقع المشتقات النفطية، كما أن هناك إجراءات صارمة بحق المتلاعبين بقوت المواطن.

وخلال ترأسه اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع واقع المشاريع الاستثمارية والتنموية بالقنيطرة أشار السيد إلى أن التوجه الحكومي هو الإقلاع بالمشاريع القائمة والسعي للنهوض بالمشاريع الاستثمارية ودعمها ومنها المنطقة الصناعية بالحلس.

وأشار السيد إلى أن القنيطرة منطقة استثمار متميزة وفيها عوامل جذب طبيعية كثيرة للمستثمرين وسيكون لها موقع وشأن كبير على خريطة الاستثمار بالمستقبل.

وأكد وزير الكهرباء غسان الزامل أن جميع مطالب القنيطرة محقة وسيتم حل ومعالجة القضايا التي تستطيع اللجنة حلها وما تعجز عنه ستنقله للحكومة، كاشفاً عن مشاكل كثيرة يعاني منها قطاع الكهرباء وخسائر كبيرة.

وكشف الزامل أن خط التوتر ٦٦ جاسم القنيطرة جاهز للتنفيذ وستتم المباشرة به مطلع العام القادم، إضافة إلى إنشاء محطة ثانية للكهرباء بالقنيطرة وتم لحظها بالموازنة الاستثمارية، معتذراً عن إكمال الاجتماع لارتباطه بموعد مهم يتعلق بواقع تحسين الكهرباء وإنشاء محطات جديدة!

وشدّد محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل على أن الأولوية للمنطقة الصناعية بالحلس وتشجيع المشاريع الزراعية وإحداث سوق هال مع برادات ومراكز توضيب وتغليف للخضار والفواكه ومحطة محروقات ضمن السوق.

أكد أن لجنة مناقشة الدستور لا وقت محدد لها

الكزبري: هناك انعدام بالتوافق على المبادئ الوطنية مع الطرف الآخر

الوطن

كشف الرئيس المشترك للجنة مناقشة تعديل الدستور السوري أحمد الكزبري، أن رؤية الوفد الوطني السوري لبعض المبادئ الوطنية خلال الجولة الأخيرة من مناقشات لجنة مناقشة الدستور، كانت تختلف من حيث المضمون مع الطرف الآخر، مبيناً أن الوفد الوطني طرح فكرة أنه وبعد مناقشة أحد المبادئ يتم نقاش فكرة إما التوافق أو عدم التوافق على هذا المبدأ، لأنه من المنطقي والطبيعي عند الانتهاء من هذه المبادئ أن يكون هناك أمر متفق عليه ليتم الانتقال للمرحلة اللاحقة، لكن الطرف الآخر رفض هذا الأمر، معتبراً أنه شرط مسبق، وقالوا: إن هذه المبادئ تطرح من دون وجود أي آلية.

الكزبري وخلال مقابلة أجراها أمس مع «الفضائية السورية»، بيّن أن المبادئ الوطنية التي جرى التركيز عليها في الجولة الأخيرة والتي سبقتها لا تتناول المبادئ الدستورية، على اعتبار أنه من المفروض وجود أسس وطنية جامعة لا يختلف عليها السوريون لتكون أساساً للانطلاق لاحقاً لمناقشة المبادئ الدستورية، والتي ستكون ضمن جدول أعمال الجولة الخامسة التي ستنطلق نهاية الشهر القادم.

ورداً على عتب الإعلام حول ندرة التصريحات والبيانات من قبل الوفد الوطني بخصوص ما يجري داخل الجلسات، في حين أن الطرف الآخر يسرّب الجلسات كاملة، أوضح الكزبري أن مدونة السلوك تنص على سرية المداولات داخل الجلسة وأي شخص يخرج للإعلام يتحدث باسمه الشخصي، وقد جرى الاعتراض على ما قام الطرف الآخر بتسريبه للإعلام ولعدة مواقع وصفحات إلكترونية، ونُقل هذا الاعتراض إلى المبعوث الأممي الخاص غير بيدرسون، والذي ينبغي عليه أخذ الإجراء المناسب.

ورد على ما يثار حول قانونية اللجنة قال الكزبري: إنه بالقانون الدستوري معروف كيف توضع الدساتير، فإما من خلال جمعية تأسيسية منتخبة من قبل الشعب مباشرة ومهمتها محددة بوضع دستور نهائي، ويكون نافذاً ولا حاجة لموافقة الشعب عليه، أو عن طريق الاستفتاء حيث يتم اختيار الأعضاء إما ينتخبون بشكل مباشر أو يتم تكليفهم من قبل السلطة الشرعية، مهمتهم وضع مشروع دستور لكنه لا يكون نهائياً، وإنما يجب أن يخضع لموافقة الشعب أو ما يسمى الاستفتاء الشعبي، كما جرى في عام ٢٠١٢، أي أن الرأي النهائي يكون للشعب، هذا ما أثار الجدل خلال الجولة الرابعة حول قانونية لجنة مناقشة الدستور وإن كان أعضاؤها مشرعين دستوريين كما طرح البعض، مبيناً أن هذه اللجنة شُكّلت بموجب اتفاق بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، وهي لجنة خاصة سورية سورية، ولا ينبغي أن يجري فيها تدخل من أي جهة، وقرارات اللجنة المصغرة ينبغي أن ترفع كاقتراحات للجنة الموسعة وحتى اللجنة الموسعة ووفقاً للمعايير المرجعية مهمتها تحضير وصياغة إصلاح دستوري، وبالتالي وبعد الصياغة، ينبغي أن يذهب بعد ذلك للاستفتاء الشعبي، وفق الطرق المقررة، أي وفق دستور الجمهورية العربية السورية النافذ، لأن موضوع الدستور أمر سيادي ويتعلق بسيادة الدولة.

الرئيس المشترك للجنة مناقشة الدستور أحمد الكزبري (عن الانترنت – أرشيف)

الكزبري أشار إلى أن لجنة مناقشة الدستور ليس لها وقت محدد، لافتاً إلى أن الطريق طويل، لأن المبادئ الوطنية التي جرى الانتهاء من مناقشتها خلال الجولة الرابعة، لم يتم التوافق بشأنها ولا على أي بند، وهناك انعدام في التوافق، مبيناً أنه لا يوجد عنوان رئيس يوحد الطرف الآخر، معتبراً أن إصرار الوفد الوطني على المضي في المشاركة بجلسات مناقشة الدستور رغم هذا التباين وعدم التوافق، هو للرد على الاتهامات بحق الوفد بالتعطيل وهدر الوقت وأن الوفد يخشى من الدخول بنقاش المبادئ الدستورية!!، علماً أنه من المنطقي عندما نريد مناقشة المبادئ الدستورية يجب أن يكون هناك أرضية صلبة متوافق عليها مع الطرف الآخر تخص المبادئ الوطنية، إذ لا يمكن فصل الأمرين.

وعن انسحاب الوفد الوطني من الجلسة الأخيرة قال الكزبري: حصل مخالفة واضحة وصريحة لمدونة السلوك حيث قام أحد أعضاء وفد المعارضات بتلاوة بيان يتضمن الكثير من الاستفزازات التي لا مشكلة في الرد عليها، وطلب أكثر من ٦ أعضاء من الوفد الوطني بـ«نقطة نظام» وعدد من أعضاء المجتمع المدني، إلا أن الرئيس المشترك هادي البحرة الذي كان يدير هذه الجلسة تجاهل كل نقاط النظام التي طلبت ولم يفسح المجال لأحد بالرد على الاستفزازات الواضحة ما دفعنا لاتخاذ موقف والخروج من القاعة وقدمنا اعتراضاً صريحاً للميسّر الذي عزا عدم تدخله بتأخير وصول الترجمة الفورية إليه وطلب أن نعود إلى القاعة ليختم الجلسة وكنا قد سبق واتفقنا على موعد الجولة القادمة وجدول أعمالها.

العكام لـ«الوطن»: تغيير واشنطن لتصنيف «هيئة تحرير الشام» لن يغيّر بالحقيقة شيء

موفق محمد

اعتبر عضو مجلس الشعب، محمد خير العكام، أن تصنيف الولايات المتحدة الأميركية لما يسمى «هيئة تحرير الشام»، على قائمة الكيانات المندرجة تحت مسمى «مصدر قلق خاص»، يهدف إلى التنصل من اعتبار هذه الكيانات، كيانات إرهابية، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن الدولي في هذا الخصوص.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال العكام، أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق: إن «تغيير تصنيفات التنظيمات الإرهابية من قبل وزارة الخارجية الأميركية له بعد سياسي، والهدف منه التنصل من اعتبار هذه الكيانات كيانات إرهابية، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن الدولي».

ولفت العكام إلى أن هذا التصنيف «لا يغير من الحقيقة شيء، فالقرار ٢٢٥٣ تكلّم بدقة وحمّل الدول مسؤوليات محاربة الإرهاب، إضافة إلى القرار ١١٧٣ الذي صدر في أعقاب أحداث أيلول في العام ٢٠٠١، وهناك إشارة إلى ذلك في ديباجة القرار ٢٢٥٤ إلى اعتبار «النصرة» و«داعش»، والكيانات المرتبطة بها أنها كيانات إرهابية، وبالتالي هذا القرار والتصنيف الجديد لتخليص النظام التركي من تبعية دعم هذه الكيانات، وحتى لتخليص الإدارة الأميركية ذاتها من ذلك».

٦٠ طالباً في جامعة «البعث» حصلوا على درجة «الصفر» في أحد المقررات الامتحانية!

فادي بك الشريف

ليس مستغرباً حدوث حالات انخفاض لنسب النجاح في عدد من المقررات الجامعية، لكن ما أثار حفيظة الطلاب حصول نحو ٦٠ طالباً وطالبة على درجة الصفر في إحدى المواد التقليدية ضمن جامعة البعث، وتساءلوا عن ورود خلل ما في إحدى مواد كلية هندسة البتروكيميا.

«الوطن» تقصت عن الموضوع من المعنيين في رئاسة الجامعة، وبموجب توضيح رسمي حصلت عليه، أكدت جامعة البعث أن هناك لجاناً مشكلة لدراسة واقع المواد سواء ذات النسب المنخفضة أم المشكوك بأمرها وتتضمن خللاً معيناً بناء على اعتراضات مقدمة من الطلاب على العديد من المقررات الامتحانية نظراً لتدني نسب النجاح فيها، وبيّنت الجامعة في كتاب لها أن نتيجة التدقيق في المادة المذكورة أثبتت صحة العلامات المسجلة، واعتبارها مستحقة، ناهيك عن انسحاب طلاب من المقرر المذكور، علماً أنه تم تشكيل لجنة نظرت في جميع الاعتراضات ووضع الأوراق الامتحانية، إلا أن الجامعة طلبت إضافة أستاذ مشارك لدكتور المقرر الامتحاني، صاحب الإشكالية.

٥٧ بالمئة من المصوّتين ضد الحظر في استفتاء «الوطن» لمواجهة «كوفيد١٩»

غباش: قرار الحظر غير مطروح حالياً كونه يشكل ضغطاً اقتصادياً ومعاشياً

محمود الصالح

أكد وزير الصحة حسن غباش لـ«الوطن» أن وباء كورونا منتشر وفي حالة ازدياد في البلاد، موضحاً أن «الوضع بشكل عام مقبول، ونتمنى أن يلتزم المواطنين بتعليمات الصحة وخاصة بموضوع ارتداء الكمامة والتباعد المكاني».

غباش بيّن خلال جولته على عدد من المشافي العامة والخاصة أن الإشغالات في المشافي والمراكز مقبولة، مؤكداً أن هناك إمكانية لاستيعاب حالات أكثر في حال ازدياد الإصابات، ومضيفاً: هذا ما تأكدت منه اليوم بنفسي في غرف العزل.

وعن الذهاب إلى حظر جزئي أجاب غباش: موضوع الحظر عالمياً حتى الآن مازال خاضعاً للنقاش، ونحن اليوم إذا أخذنا قراراً بالحظر، فهذا لا يعني أن انتشار الوباء سيتوقف، لأن المطلوب هو أن نعمل على التشدد في الوقاية وعدم الاستهتار بالمرض.

وأشار إلى أن الحظر يشكل ضاغطاً اقتصادياً على البلد وعلى الواقع المعيشي للمواطنين، لافتاً إلى وجود عدد كبير ممن يطالبون اليوم بفرض الحظر، وتابع: هم ذاتهم سيطالبون برفعه عندما تظهر نتائجه على الناس، وبالنتيجة فإن قرار الحظر هو قرار حكومي، وليس قرار وزارة الصحة، وسيتخذ عندما تكون الحاجة ملحة له وسيعلن في حينه عن ذلك.

وعن موعد حصول سورية على لقاح كورونا بيّن غباش أن هناك تنسيق بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية من خلال المنصة الدولية المعنية بتوزيع الدواء وعندما يصبح متوفراً ستكون سورية في مقدمة دول الجوار التي تأمّنه لمواطنيها.

وأجرت «الوطن» استفتاء عبر صفحتها على «فيسبوك» ومنصتها على الـ«تيلغرام» وسألت أنه و«في ظل تفشي «كورونا» هل أنت مع عودة الحظر الكامل»؟ فرفض ٥٧ بالمئة من المشاركين في التصويت العودة إلى الحظر الكامل، في حين أيدها ٤٣ بالمئة من المشاركين.